



مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع

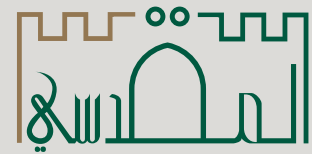
نشرة دورية تصدر عن مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع تهتم بحقوق المرأة في القدس الشرقية - بالعربية والانجليزية والاطالية

في هذا العدد

- ٢ • مقدمة
- ٣ • أنشطة المشروع
- ٤ • في ذكرى يوم المرأة العالمي
- ٧ • مقالة حول النساء المهاجرات في مدينة صقلية

مشروع

«تعزيز فرص السلام من خلال إنهاء انتهاك حقوق المرأة في القدس الشرقية-المساواة بين الجنسين»



المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

المكتب الرئيسي: القدس، وادي الجواز

شارع المقدسي ٥٩، ص.ب: ٢٠٧٣٥

هاتف: ٦٢٧٨٩٩٧ / ٦٢٨٥٩١٨

الرقم المجاني: ٧٠٩-٧١٧-١٧٠٠٠

فاكس: ٦٢٨٩٢٨٤

البريد الإلكتروني: legal@al-maqdese.org

فرع الرام

الشارع الرئيسي، عمارة الجولاني، ط ١

هاتف: ٠١١٦ - ٢٣٤ / ٢٣٤٧٠٧٧ فاكس: ٢٣٤٩١٤٩

بريد الإلكتروني: info@al-maqdese.org

www.al-maqdese.org

حقوق الإنسان أولاً



مقدمة :

في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة بحق المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، وفي ظل الممارسات القمعية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، فإن مؤسسة المقدسي تعمل ومن خلال برامجها ومشاريعها المتنوعة على توعية المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس حول حقوقهم، إضافة إلى تزويدهم بالأدوات التي تمكنهم من المطالبة بهذه الحقوق والتمتع بها. ومع دخول مشروع المساواة بين الجنسين في المراحل الأخيرة من تنفيذه، يستمر عقد الأنشطة التوعوية والمهنية والتي تهدف إلى تمكين النساء وبناء قدراتهن. فالمرأة الفلسطينية اعتادت ومنذ زمن على مواجهة صعوبات الحياة وقامت بالكثير من التضحيات في سبيل عائلتها وأبنائها، وكان لا بد وأن تخصص جزءاً من وقتها لنفسها ولتبني قدراتها وتميها.

وفي هذا العدد سنتناول الأنشطة التي تم تنفيذها خلال شهري شباط وآذار، إضافة إلى صفحة خاصة بيوم المرأة العالمي، كما سيتم تناول جانب من جوانب حياة المرأة في إيطاليا ألا وهو هجرة النساء في مدينة صقلية.





أنشطة المشروع:

أولاً: لقاءات توعية قانونية. تم عقد لقاءات توعية خلال شهري شباط وآذار، وقد اشتملت هذه اللقاءات على لقاء حول حقوق التخطيط، والذي عقد في جمعية سيدات بيت صفايا الخيرية، وتم خلال اللقاء تعريف المشاركات بمفهوم التخطيط، وتم مناقشة المخطط المرسوم للقرية والمشاكل التي تعاني منها القرية على صعيد البناء والتخطيط والخدمات. كما تم عقد لقاء توعية قانوني في نادي شباب البلدة القديمة، والذي تم من خلاله عرض موضوع عدم شرعية هدم المنازل التي تتبعها سلطات الاحتلال بسبب غياب التخطيط والأدوات القانونية للتدخل وفق آليات وقوانين الأمم المتحدة.

ثانياً: دورة تدريب مدربين TOT. تم عقد دورة تدريب مدربين استمرت لمدة 4 أيام بحضور 24 مشاركة، وتم من خلالها تعريف المشاركات بأساليب التدريب وبطرق الاتصال والتواصل والمواد المستخدمة في التدريب وغيرها من المواضيع. وتهدف هذه الدورة إلى تمكين المشاركات من ادارة العملية التدريبية، تمكين المشاركات من الإشراف والتنسيق لعملية التدريب، إكساب المشاركات المهارات والتقنيات اللازمة للمدرب، إكساب المشاركات مهارات العرض والإلقاء، إكساب المشاركات مهارات التعامل مع المتدربين، إكساب المشاركات مهارات بناء فرق العمل الجماعية، تمكين المشاركات من إدراك معاني لغة الجسد.

ثالثاً: إنتاج فيلم وثائقي. خلال هذه الفترة، تم تحضير النسخة الأولية من الفيلم الوثائقي والذي يروي قصص نساء مقدسيات تعرضن للتهجير أو تعرضت منازلهن للهدم من قبل القوات الإسرائيلية.

رابعاً: دورات التدريب المهني. خلال شهري شباط وآذار، يتم استكمال دورات التدريب المهني والتي تهدف لتمكين النساء اقتصادياً وإكسابهن خبرات ومهارات في مناحي مختلفة وفق اهتماماتهن. وتستمر هذه الدورات حتى فترة نهاية المشروع.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

المقدسي تحيي صمود المرأة الفلسطينية في مدينة القدس

منذ احتلال مدينة القدس، تقاوم المرأة الفلسطينية في القدس محاولات اقتلاعها وتهجيرها، وتتحمل بصبر وثبات ما تعيشه الآف الأسر المقدسية التي يحرم فيها أحد الزوجين من حق الإقامة والسكن، بل وما تعانيه هذه الأسر من تهجير فعلي من بيوتها، بالهدم الجائر، والترويع المرتبط بهذه العملية الذي يلحق بكافة أفراد الأسرة، كما تتحمل حالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن والأمان والقلق الدائم في حالات التهديد والإخطارات المتعلقة بهدم البيوت والمخالفات المالية المرهقة المرتبطة بها.

ونحن اليوم، ولقربنا من واقع المرأة المقدسية، وتعاطفنا العميق معها، نحیی صمودها في يوم المرأة العالمي وفي كل يوم، إذ أنه في الوقت الذي يبلغ فيه عدد النساء المهددات بالتهجير منذ عام 2000 حتى اليوم 1900 امرأة، بلغ عدد النساء المهجرات فعليا منذ العام 2000 من جراء عمليات الهدم 1257 امرأة. وهذه الأرقام المخيفة تحمل ورائها قصصا لعائلات ونساء تحملن الوجه الحقيقي للاحتلال المباشر لمدينة القدس وصمدن في وجه الاقتلاع بكل ما أوتين من قوة وصبر.

ومن جهة أخرى، تحرم المرأة المقدسية من حقها بالعيش بأمان مع عائلتها، حيث تعاني الكثير منهن من تبعات القوانين الإسرائيلية التعسفية في موضوع جمع الشمل، وذلك على إثر إقرار حكومة الاحتلال "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (قانون مؤقت - 2003" الذي ينص على منع الفلسطينيين وذوي الأصول الفلسطينية الذين تزوجوا من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في إسرائيل من السكن معهم داخل إسرائيل. وبحكم الضم غير المشروع للقدس واعتبارها "جزء من إسرائيل"، يستهدف القانون بشكل أساسي المواطنين

المقدسین، وأطفالهم المولودين

خارج المدينة لأنه يمنع

تسجيلهم لدى وزارة

الداخلية الإسرائيلية،

فتعيش المرأة خطرا

مضاعفا بتشتيت

أسرتها وأطفالها.

ويضفي معيار «إثبات

مركز الحياة» بعدا أكثر

تعقيدا على حياة المرأة

وأسرتها. وبسبب دعمنا اليومي





للنساء المقدسيات، يلتقي الطاقم القانوني في مؤسسة المقدسي بعشرات النساء يومياً، «أنا لم أحضر جنازة أخي ووالدي في الأردن، وأحياناً أفكر بالمجازفة وعبور الحواجز، لكن سرعان ما أعاود التفكير بأنني قد لا أتمكن بعدها من العودة إلى منزلي وأولادي وزوجي». هذه إفادة السيدة وجيهة بامية، التي حرمت منذ زواجها من زيارة أهلها في الأردن بسبب منعها من السفر إلى حين حصولها على بطاقة هوية كنتيجة لجمع شمل لعائلتها المشتتة منذ أكثر من عشرة سنوات! حيث يعني هذا المعيار خطر إلغاء الإقامة الدائمة لكل مقدسي يثبت أنه يعيش خارج المدينة، وأن مركز حياته ليس داخل حدود البلدية.

أما في إطار القانون الدولي، فإن الهدم الممنهج للمنازل والاستيلاء على ملكية الفلسطينيين في القدس الشرقية تعتبر ممارسات تخالف القانون الدولي الإنساني الذي يدرك ضعف النساء المتزايد الذي يعني ضرورة توفير حماية إضافية لهن في حالات النزاع والاحتلال. كما أن الانتهاك المستمر والممنهج لحقوق الملكية هو مخالفة خطيرة لاتفاقيات جنيف، وعليه فإن المجتمع الدولي مُجبر للعمل على إنهاء هذه الانتهاكات.

ومع ذلك، لطالما قام الاحتلال بتجاهل مطالب المنظمات الدولية والدول الأخرى باحترام القانون والامتنال للإطار القانوني الدولي. كما أن عدم وجود آلية تفعيل ناجحة تضمن التمسك بمبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي له أثر فعلي

على تصرفات الاحتلال تجاه واجباته المترتبة على توقيعه ومصادقته على المعاهدات الدولية. وإضافة إلى ذلك، لم يتم مقاضاة إسرائيل على تجاوزاتها الخطيرة لاتفاقيات جنيف ولا يمكن إحالة هذه المخالفات إلى المحكمة الجنائية الدولية نظراً إلى أن إسرائيل ليست عضواً فيها، وفي ضوء عضوية الولايات المتحدة في مجلس الأمن حيث تدافع في الجبهة الأمامية عن إسرائيل، وقد استخدمت حق النقذ الفيتو 37 مرة لصالح الاحتلال الإسرائيلي!

وبدورها تدعو المقدسي المجتمع الدولي إلى تبني وسائل جديدة ومجدية للدفاع عن النساء المقدسيات وإيجاد حل فعلي لوضعهن، ففي ظل احتلال مدينة القدس، تخسر النساء المقدسيات منازلهن وشعورهن بالأمن، وتناضلن ببسالة للحفاظ على ترابط وحدة العائلة وحمايتها من واقع الاحتلال البشع وسياساته العنصرية.

وتهنئ المقدسي المرأة الفلسطينية في يوم المرأة، وتحيي صمودها وانجازاتها على مرّ تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني، كما وتبعث في هذه المناسبة برقية إجلال واحترام لأسيراتنا الصامدات في سجون الاحتلال وللأسيرة البطلة هناء شلبي التي تستمر في إضرابها عن الطعام لليوم الواحد والعشرين حتى الإفراج عنها ومعاينة الجنود الذين اعتدوا عليها بالضرب المبرح أثناء اعتقالها.

كما تؤكد المقدسي على استمرارها في تقديم كافة أنواع الدعم النفسي والقانوني الممكن للنساء المقدسيات لتثبيت وجودهن في القدس، حيث تعمل العيادة القانونية على استقبال حالات الإقامة وسحب الهويات وجمع الشمل وتسجيل الأطفال وغيرها من المشاكل المرتبطة بوجود الفلسطينيين والفلسطينيات في القدس. كما نعمل حالياً على توفير التدريب المهني لما يقارب مئة امرأة من النساء المقدسيات لتأهيلهن للمشاركة في إعالة عائلاتهن وتحسين وضعهن الاجتماعي، وهذا بالإضافة على اللقاءات التوعوية التي تستهدف رفع وعي ومعرفة النساء المقدسيات بحقوقهن تحت الاحتلال وسبل تحصيلها بالطرق القانونية الممكنة.

سكان صقلية الجدد

بالنسبة للأشخاص الذين اعتادوا على شوارع باليرمو، لم يعد التنوع الموجود يشكل مفاجأة. لقد أصبحت الهجرة للعاصمة الصقلية من داخل وخارج دول الاتحاد الأوروبي تشكل واقعا منذ عدة عقود، وتختلف القصص المخبأة خلف تلك الوجوه باختلاف الدول التي يأتون منها.

أصبحت هجرة النساء في الآونة الأخيرة ظاهرة بارزة، إلا أنها أصبحت تأخذ أهمية بالغة. العديد من النساء اللواتي يعملن في مجالات مختلفة تكبدن عناء السفر في رحلات شاقة وطويلة، البعض منها غير شرعي، بينما قسم آخر أجبر عليها، وذلك أملا في الحصول على حياة أفضل في القارة الأوروبية. هذه النساء قد يكن ربات منزل، زوجات وأمّهات، عاملات، مساعدات في محلات، لاجئات سياسيات أو باحثات عن اللجوء، أو صاحبات مشاريع صغيرة. إلا أن الواقع الاجتماعي الصعب الذي تعيشه صقلية يعني أم التجربة لن تكون على قدر التوقعات.

بدأت هجرة النساء إلى صقلية في نهاية ستينيات القرن الماضي، وغالبا ما كانت تتبع أنماط استعمارية، وتسعى للحصول على أعمال منزلية. تبع ذلك موجات من الإثيوبيين، الفلبينيين، اللاتينيين، سكان الرأس الأخضر في السبعينات، وخلال هذه السنوات تم إنشاء شبكات دعم رسمية وغير رسمية وتم إدارتها من قبل المهاجرات أنفسهن، حيث عملت هذه الشبكات على مساعدة النساء الصغيرات في خطواتهن الأولى نحو الحصول على عمل. وقد شهدت ثمانينيات القرن الماضي هجرة نساء من دول عربية مختلفة حضرن لصقلية لجمع شمل عائلاتهن، وهي ظاهرة مستمرة حتى اليوم.

حاليا، تتخذ الهجرة الشعرية أشكالا عدة، كجمع شمل العائلة، وهو أمر صعب يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة. إضافة إلى الهجرة لأغراض اقتصادية، حيث تسعى من خلالها المرأة التي ترغب بالهجرة في إيجاد عقد عمل يسمح لها بالبقاء في الدولة. كما أن الأوضاع السياسية الصعبة التي تمر بها بعض الدول تعد شكلا من أشكال الهجرة الشرعية. تمثل هجرة النساء حاليا حوالي 45% من إجمال معدل الهجرة إلى صقلية (ارتفاع عن النسبة التي سجلت عام 1991 والتي كانت 25%)، على الرغم من صعوبة تقدير الأرقام الحقيقية بسبب ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت المراقبة. إن الحصول على إذن إقامة يغطي الشخص الحق في السكن والإقامة والعمل بشكل قانوني في البلاد، إلا أن الحصول عليه قد يتطلب ما بين أشهر إلى سنوات.

لقد ظهرت لمحة قوية حول «الأم العابرة للحدود»، والتي تعمل، وعادة ما تعني بأطفال امرأة أخرى، ومن أجل إرسال المال لعائلتها في دولتها الأصلية. لقد أصبحت ظاهرة العائلات «المختلطة»، والتي تعيش فيها الأم مع

طفلها الأكبر أو الأصغر في صقلية، بينما تعيش باقي أفراد الأسرة (الأجداد، الزوج وباقي الأطفال)، في البلد الأصلي أكثر انتشاراً.

اتسمت هجرة النساء لصقلية بالجماعية والمعقدة وذلك نتيجة للأسباب التي تكمن وراءها وواقع الحياة اليومية لمن يعيشونها، وهو أمر يحتاج إلى عناية واهتمام بشكل أكبر دون شك من المؤسسات، المجتمع المدني والأفراد. فلا يجب الاستهانة بأهمية هذه الأرقام في كل المجتمعات المستضيفة، الدول الأصلية والدول التي ينشأ فيها الجيل الثاني.

